واقع استخدام اللّغة العربية في الإدارة الجزائرية

أ. د. عبد الناصر بوعلي (ج. تلمسان)

تقديم

أودُّ في بداية مقالتي أن أقدر الجهود التي بذلتها الجزائر في مجال تعريب الإدارة العمومية في الجزائر، والتي انطلقت حقيقة في نهاية السبعينيات من القرن الماضي وامتدت لسنوات عدة، محققة نتائج لا يمكن لأي أن يزايد فيها أو يقفز على أرقامها، خصوصًا إن نحن وقفنا على حالة الإدارة الجزائرية غداة الاستقلال والسنوات التي تلت ذلك، حيث كانت العربية مغيبة حتى في الحالة المدنية التي تعد منطلق الهوية الشخصية لكل مواطن.

لقد كانت الإرادة صادقة في الدعوة إلى تعريب الإدارة، وتجسيدا لذلك سنت قوانين وصدرت العديد من القرارات والتعليمات من مستويات عليا لأجل تطبيق اللّغة العربية، وتكوين الموظفين والأعوان الذين يسهرون على هذا التطبيق، على أن الفجوة بقيت قائمة بين هذه القرارات والجهات المخولة للتطبيق لأسباب يطول الحديث فيها، ولا بد أيضا أن نقر- وهذا اعتمادًا على الواقع- أن هناك تهاونا يلاحظ أولا في المحافظة على المكتسبات المحققة، ولا أقول رجعة أو تراجعا كما يحلو للذين يريدون تسويد الوضع وتشويه الجهود المبذولة، وإنما نلاحظ تثاقل العجلة، وحتى لا تتوقف؛ نرى من الواجب تحريك الهمم والدعوة إلى تبني

إستراتيجية ممنهجة للنصوص مجددا في سبيل تطوير استخدام اللّغة العربية في إدارتنا العمومية، هذه الإدارة التي تعد واسطة بين المجتمع الجزائري الممثل في جانبه المدني، والجهات السياسية العليا القابضة لدواليب الحكم، والتي يقع على عاتقها التدبير والتخطيط والتسيير.

وسأحاول إذًا معالجة القضية في محورين، المحور الأول يتناول إشكالية استخدام اللّغة العربية في الإدارة، والمحور الثاني أخصصه لتقديم نظرة تحمل توجهات تأهيل الإدارة الجزائرية؛ حتى تستعمل اللّغة العربية فعلا.

إشكالية استخدام اللّغة العربية في الإدارة:

أ-الاستخدام اللغوي: يوحي مصطلح الاستخدام بالجانب الوظيفي الذي تؤديه اللّغة في المجتمع الإنساني، فقديما عرف ابن جني اللّغة «بأنها أصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم»[1]، ونجد آخر تعريف يتداوله اللّسانيون الغربيون ينص أن اللغة «قدرة ذهنية مكتسبة يمثلها نسق يتكون من رموز اعتباطية منطوقة يتواصل بها أفراد مجتمع ما»[2]، وبذلك نجد العلماء دأبوا على اعتبار وظيفية اللّغة الركن الأساس في تعريفها، وهذا يدل على الأهمية القصوى في ربط أواصر التعامل والتواصل بين أفراد المجتمع، ولولا هذه الوظيفية التي تختص بها اللّغة لأمست ضوضاء منتشرة في الفضاء، لا يلقى لها بال ولا تحظى بالعناية.

ومن هذه الوظيفية بنيت نظرية التواصل والاتصال التي أصبحت تقوم على تحليل العوامل المكونة لكل اتصال بين شخصين يتم بواسطة اللّغة، وقد عدد اللسانيون الوظائف الأساسية للغة فحصروها في

الوظيفة التبليغية، والوظيفة التعبيرية، والوظيفة الإيعازية، والوظيفة التواصلية، والوظيفة البلاغية، والوظيفة القواعدية، والوظيفة المعلوماتية، والوظيفة الفكرية، والوظيفة الاجتماعية، كما تطرقوا إلى الحواجز التي تعرقل الاتصال وتحول دون تحقيق هذه الوظائف.

وقد تعمدت الحديث عن طبيعة اللغة وإبراز أهميتها من منطلق قيمتها النفسية والاجتماعية والثقافية في التعامل بين المرؤوسين ومسيريهم، وبين الإداريين وعامة المواطنين الذين يقصدون الإدارة صباح ومساء لقضاء شؤونهم الإدارية.

ب-لغة الإدارة: عندما يخاطب أحد الإداريين مواطنا عاديا يراجعه في أمر من الأمور مستخدما اللّغة المشتركة بينهما: فإن تلك اللّغة لا تسهل فقط فهم المواطن للموضوع، ولا تحقق اقتصادا في الوقت وترشيدا للجهد المبذول فحسب، وإنما تحدث نوعا من الألفة بين هذا المسئول والمواطن، وتوجد كذلك تعاطفا بينهما، وتشيع نوعا من الرضا في نفس هذا المواطن العادي الذي لا يحسن إلاّ لغته.

أمَّا وإن تحدث هذا الإداري بلغة أجنبية لا يحسنها المواطن وقد يجهلها تماما، فزيادة على الحواجز التي تحدث في الاتصال وتعرقل الفهم وهي هنا حالات تخص الرسالة بسبب عدم فهم المقصود، فإن المواطن يشعر بأن هذا الإداري يمارس عليه نوعا من الاستعلاء ويحتقره ضمنا، أو أنه يتبجح أمامه بمعرفته للغة أجنبية.

وقد واجه أحد المواطنين قدم من عمق الجزائر إلى العاصمة لقضاء شأن إداري عندما خاطبه الموظف بلغة أجنبية لا يفهمها؛ يابني أنت عربي

أم فرنسي؟ ولما علا بينهما الكلام صاح المواطن: لقد نلنا استقلالنا فحدثنا بما نفهم.

وشرح أحد إطارات شركة سونطراك لمواطني عين صالح قضية الغاز الصخري التي أثيرت مؤخرا باللّغة الأجنبية، ولم يفهمه أحد، فازداد تعنتهم؛ بل وثارت ثائرتهم أكثر.

إن هذا الأمر يؤدي إلى نفور المواطن من الإدارة، ويتنافي كليا مع مبدإ ضرورة انفتاح الإدارة على محيطها الاجتماعي، والتفاعل معه لتحقيق الغايات المرسومة لها. ثم إن مثل هذا السلوك يعرقل التواصل ويعسره.

إن التواصل إن أريد له الدوام والاستمرار لا بد أن يتم بأداة التواصل المشتركة بين المرسل والمرسل إليه، وتمثله اللّغة الوطنية السائدة. وفي هذا المطلب تدخل عملية ترسيم اللّغة الأمازيغية التي كان البعض إلى وقت قريب يعتقد أن في استعمالها ضررا للوحدة الوطنية، وهي في الحقيقة تدعم الشعور بالانتماء لهذا الوطن، لأن التواصل بها عند مستعمليها يشيع الاطمئنان في نفوسهم، و يعزز الانتماء للبعد الثقافي لمنطقة في الوطن.

ج- الإطار القانوني للغة العربية في الجزائر: لقد استعادت الجزائر أرضها واستقلالها من المستعمر الفرنسي منذ سنة 1962، بفضل التضحيات الجسام التي بذلها الشعب الجزائري برمته، وضمن اختياراته الكبرى المسطرة في المواثيق الوطنية والدساتير جاء في باب المبادئ والأهداف الأساسية لدستور سنة 1963 المادة 5 ما يلي :

اللّغة العربية هي اللغة القومية و الرسمية للدولة[3]

وتم تأكيد هذا الأمر في دستور 1976 ضمن المبادئ الأساسية لتنظيم المجتمع الجزائري ضمن المادة الثالثة (3) التي نصت: على أن اللّغة العربية هي اللّغة الوطنية والرسمية[4]، وتأكد الأمر نفسه في دستور 1989في المادة الثالثة(3) نفسها[5] ،وفي دستور 1996 [6] ،وفي دستور2002 [7]، ودستور 2008 [8].

ثم جاء قانون تعميم استعمال اللّغة العربية في الجزائر رقم 05-91 المؤرخ في 30 جمادى الثانية عام 1411هـ الموافق 16 يناير سنة 1991، ليجعل من استعمال اللّغة العربية أمرا ملزما ،إذ يقول في المادة (2) : اللّغة العربية من مقومات الشخصية الوطنية الراسخة، و ثابت من ثوابت الأمة يجسد العمل بها مظهرا من مظاهر السيادة واستعمالها في النظام العام.

وتقول المادة: 3 يجب على كل المؤسسات أن تعمل على ترقية اللّغة العربية وحمايتها والسهر على سلامتها وحسن استعمالها.

المادة 4 : " تُلزم جميع الإدارات العمومية والهيئات والمؤسسات والجمعيات على اختلاف أنواعها باستعمال اللّغة العربية وحدها في كل أعمالها ،من اتصال وتسيير إداري و مالي و تقني و فنّي ".

المادة 5: " تحرر الوثائق الرسمية والتقارير ومحاضر الهيئات العمومية والهيئات والمؤسسات والجمعيات باللغة العربية [9]."

يتجلى من هذه الإطلالة القانونية أن جميع الدساتير الجزائرية أضفت طابع الرسمية على اللّغة العربية ،ويعني هذا ما يعنيه عظمة المكانة التي

تحظى بها هذه اللّغة في نفوس الجزائريين، ويتجلى كونها لغة وطنية، لتعدد الوظائف التي تقوم بها على النحو الآتي:

1 - **الوظيفة التعبدية:** التي تعني أن كل الجزائريين دون استثناء مضطرون إلى استعمال اللّغة العربية في أوقات متقاربة يوميا، وما أضافته هذه الوظيفة من تثقيف اجتماعي يخص معرفة الثقافة الإسلامية، وما يحيط بها من علوم ومعارف.

2 - **وظيفة التثقيف الوطني:** التي تعني بث ما يحتاج إليه من احتياج ضرورة لشدّة ارتباطه بالأعمال التعبدية، ضمنه نجد علوم القرآن الكريم،وفقه العبادات والتعاملات، والسيرة، والحديث وعلومه، والعقيدة و أصولها.

3 - **وظيفة الانسجام الاجتماعي:** وتتمثل في حاجة الجزائريين إلى اللّغة العربية باعتباروظيفتيها السابقتين، وهي من هذا الجانب تجمعهم ثقافيا من حيث السلوك والفكروالعقيدة.

4 - **وظيفة الاندماج الإقليمي والتواصل الدولي:** كون اللّغة العربية مستعملة إقليميا في جميع البلدان العربية التي تنتمي إليها الجزائرإقليميا، والبالغ عددها اثنين وعشرين بلدًا، وأنها تحتل المرتبة الخامسة دوليا، بإعتبار الناطقين بها على المستوى العالمي، وهي من اللّغات الرسمية في الأمم المتحدة والوكالات التابعة لها، زد على ذلك أنها لغة إحدى الديانات السماوية الثلاث، ولغة حضارة يشهد لها التاريخ بالعظمة والتفوق في جميع العلوم ومناحي الحياة العامة.

وتنفرد اللغة العربية في الجزائر وغيرها من البلدان العربية بالقيام بكل هذه الوظائف دون أن تنافسها في ذلك أي من اللّغات المحلية أو الأجنبية على الإطلاق، وذلك ما يفسر تعلق الجزائريين بها، باعتبارها لغة وطنية ورسمية، وثابت من ثوابت الدولة الجزائرية.

4 - من واقع الاستعمال الإداري للغة العربية في الجزائر:

رزق أحد المواطنين بنتا في أحد المستشفيات وقد سمتها أمها ليلى، وفوجئ أبوها أن الاسم سجل في دفتر الحالة المدنية بالتاء المربوطة (ليلة)، فقصد إدارة البلدية بغية تصحيحه فتعجب منه الموظف قائلا: ما الفرق أن تكتب بالتاء المربوطة أو بالألف المكسورة، وأمام إصرار الوالد تم إرشاده إلى العدالة، وبقي يتردد بين مكاتب المحكمة والبلدية شهورا ومازال اسم ابنته بالتاء المربوطة، وهو يحكي ذلك بمرارة، خصوصا و أنه يشتغل معلما.

وتوصل أحدا لمواطنين بمقر سكناه بإحدى بلديات الجزائر بمراسلة إدارية من البنك، تصف تعامله المالي معها ،وعلى الرغم من أن هذا المواطن يحمل شهادة جامعية تقدر تكوينه العلمي في اللّغتين العربية والفرنسية؛ فإنه لم يتمكن من فهم مضمون المراسلة، حتى لجأ إلى إدارة البنك، وهذا لعدم وضوح الرسالة لغويا.

وتلقى مواطن ردا من شركة سونلغاز بشأن شكوى وضعها لدى مكتبها تخص طلب تعويض لملكية عقارية بنت الشركة فيها مولدا كهربائيا، وقد جاء الرد مكتوبا باللّغة الفرنسية ،فاضطر هذا المواطن إلى حمل الرسالة لأكثر من واحد آملا فهم مضمونها ،علما أن هذا المواطن كتب طلبه باللّغة العربية.

ويواجه الجزائريون مواقف عديدة، يضطرون فيها إلى التوقيع على عقود تأمين سياراتهم وممتلكاتهم لدى الكثير من شركات التأمين، وقد كتبت باللّغة الأجنبية.

والمؤسف حقا أن الأمر لا يتوقف على الخطاب الإداري المكتوب بل يتعداه إلى الخطاب الشفهي، فكثيرا ما يخاطب المواطن الجزائري العادي في الكثير من الإدارات العمومية والخاصة والعيادات الطبية على السواء باللّغة الفرنسية، ويبقى هذا المواطن يحملق بنظره، لا يدري كيف يرد وما يقول في هذا الموقف الذي وجد نفسه فيه، وقد صار الاعتقاد عند البعض أن الخطاب بلغة الأجنبي دليل على التعلم ،والتحضر ،خصوصا إن كان المسئولون في القطاعات الحساسة يشجعون ذلك.

وهناك ظاهرة أخرى استفحل أمرها كثيرا منذ سنين، فغالبا ما يجد الجزائريون أنفسهم في اجتماعات الإدارة الرسمية يحدث بعضهم بعضا بلغة فرنسية، يتلكأ كثيرون في التعبير بها عن أفكارهم ومواقفهم ويشرحون بها التعليمات والأوامر، وقد تعسر على بعض الحاضرين منهم فهم ما يدور في هذه الاجتماعات.

ومن قضايا القهر اللّغوي التي يتعرض لها المواطنون الجزائريون؛هو تراجع تعريب المحيط الذي باشرته الدولة في الثمانينات من القرن الماضي، والذي كان محط اعتزاز وفخر للجزائريين، فحيثما التفت تملأ عيناك الإعلانات والملصقات وعناوين المصالح المكتوبة باللغة الفرنسية، وحتى وإن كتبت باللّغة العربية فالبعض منها غارق في الأخطاء ،من ذلك أن إعلانا في أحد المستشفيات يشير إلى سن الأطفال الذين يسمح لهم

بالدخول لعيادة المرضى، صيغ كما يأتي: "يمنع دخول الأطفال التي يقل عمرهم على 12 سنين"

وكتب أحد الحرفيين لافتة تحدد مهنته فكتب "خباط" عوض خياط.

وتثير هذه النماذج من الحالات، وما أكثرها في ربوع الوطن تساؤلات تؤرق ضمير المواطنة، منها:

- لماذا هذا الخرق القانوني للدستور الذي أجمعت عليه الأمة، والذي ينص صراحة على أن اللغة العربية هي اللغة الرسمية للجزائر.
- لماذا هذا السكوت والتهاون وانعدام أدنى جوانب الردع الممثل في التنبيه على أقل مستوى.
- لماذا تعمد الإدارة الجزائرية إلى مخاطبة الجزائريين بلغة غير لغتهم الوطنية الرسمية.
- لماذا تمارس بعض مرافق الإدارة الجزائرية القهر اللّغوي على المواطنين الجزائريين في الجزائر العربية الإسلامية، والتي أكد الميثاق الوطني لسنة 1976 على أنها إسلامية الروح عربية اللسان جمهورية الطابع[10]، والسؤال الأغرب الذي يطرح نفسه: ماذا يجني هؤلاء الذين يدفعون الإدارة الجزائرية إلى هذه الممارسة؟ ومن يقف وراء هذا السلوك ولماذا؟ ولصالح من؟.

إن هذا التساؤل وجيه إذا علمنا أن المواطن الجزائري يحرم في العديد من الحالات من التواصل مع إدارته الجزائرية ،والوصول إلى المعلومات التي يرغب فيها، و التي تهم صحته ورزقه و ممتلكاته، بلغته الوطنية.

وإن هؤلاء الذين يأمرون بتحرير المراسلات والوثائق الإدارية والمستندات باللّغة الفرنسية يعلمون كل العلم إنهم إنما يراسلون مواطنين جزائريين معظمهم لا يعرف اللّغة الفرنسية، ولا يتقن التواصل بها ،وهوليس مطلوب منهم أن يعرفوها ولا أن يتقنوها ولا أن يتواصلوا بها، وهم يعلمون أيضا هؤلاء يعانون الأمر في فهم محتواها، وأنهم يتلمسون المساعدة لفهمها أو ترجمة مضامينها.

إن الوظيفة الأساسية للغة هي تحقيق التواصل التلقائي والطبيعي، ومن المعلوم جدا أن استعمال اللّغة الأجنبية في المجتمع الجزائري العادي يعيق هذا التواصل بل لا يحققه، و قد يحرف دلالاته، لذلك جاءت النصوص القانونية التي فكر فيها مسئولو الأمة لهذا الهدف.

ومن العجب العجاب أن نجد البعض يتنكر لهذه النصوص من جهة، ولا يطبقها ويمارس القهر اللّغوي على الجزائريين من جانب آخر، وينسلخ من ثقافته العربية الإسلامية التي توارثتها الأجيال وضحى من أجلها الجزائريون.

5 - تأهيل الإدارة الجزائرية لاستعمال اللغة العربية:

قد يبدو هذا العنوان محيرا لكثير من القراء؛ إذ كيف نهيئ الإدارة الجزائرية لتقبل اللّغة العربية، وقد يطرحه البعض على النقيض من ذلك فيقول: تأهيل اللّغة العربية للاستعمال في الإدارة، والتعليق الذي

نقدِّمه هو أن اللّغة العربية مؤهلة وقادرة جدا على القيام بوظيفة الإدارة في مختلف المؤسسات العمومية، والفضل كل الفضل يرجع إلى ما بذلته العديد من المؤسسات الوطنية والإقليمية والعربية في مجال التعريب، والعناية بالمصطلح الإداري، وترجمة العديد من القضايا التي تخص التسيير الإداري.

وإن الدارس لجهود لجان التعريب التي نصبت على مستوى الحكومات المتعاقبة في الجزائر، والأبحاث العلمية المنجزة في الجامعات ومراكز البحث العلمي، وكذا أعمال المجلس الأعلى للغة العربية منذ تأسيسه إلى اليوم، وأعمال لجان الجامعة العربية ومكاتبها، بالإضافة إلى ما قدمته المجامع اللّغوية العربية منذ تأسيسها إلى اليوم، فإن هذه الإنجازات كفيلة بصورة عالية لجعل اللّغة العربية قادرة وبكل جدارة على القيام به و هو تطويع وتأهيل الإدارة، وليس للغة للاستخدام في الإدارة، ولا يخفى ما للإدارة من عادات وغرائز المحافظة على الموروث الذي يقف في وجه كل إصلاح ، الأمر الأول هو توافر إرادة سياسية حازمة وواضحة لدى أصحاب القرار، والمبادرة لدى الفاعلين في هرم المسؤولية، والانتقال من تهميش اللّغة الوطنية الرسمية إلى لغة احتضان حاملة لرسالة التواصل، وتجسيد العلاقات ،وتقريب الإدارة من الجمهور، ذلك أن اللّغة العربية في الجزائر= الفرد+المجتمع الانسجام الجمعي، بينما اللّغة الفرنسية في الجزائر= الفرد+النخبةالطبقية[11]، وإن الأمر في الحقيقة لا يحتاج إلى إضافة نصوص قانونية أو تنظيمية، فللجزائر كما أسلفنا رصيد تراكمي كبير، وترسانة من النصوص تكمن فيما قدمته سياسة التعريب التي انتهجت في الجزائر طيلة عقود عديدة من الزمن، ساهمت فيها الجهات

النافذة على مستوى مصالح الدولة السياسية والإدارية، ويوم أن توفرت الإرادة، فقد عربت العديد من الإدارات، ونجحت نجاحا باهرا ،من ذلك قطاع العدالة في الجزائر، الذي يمكن أن يكون مضرب المثل من حيث التعميم والمستوى النوعي.

ومن الاقتراحات التي يمكن تقديمها أيضا من أجل تفعيل الإدارة لتقبل التعامل اليومي بالعربية نرى من الواجب:

1/ إلزام معدي الملفات الإدارية ذات الطبيعة التقنية الخاصة بتخصيص حيز للغة العربية ،حتى عندما تكون الملفات موضوعة بلغات أجنبية.

2/ إنشاء لجان المتابعة والتقويم على المستوى المحلي، للنظر في الصعوبات التي تواجه الموظفين في تعميم استعمال اللّغة العربية؛، فيما يخص المصطلح والصيغ ،على أن ترفع هذه اللجان تقاريرها إلى المستوى الأعلى، ليتم بذلك تدارك هذا النقص، عن طريق الدراسة والمراجعة التي يتكفل بها المجلس الأعلى للغة العربية، أو الهيئات الأخرى المعنية.

3/ إشراك مختلف أجهزة الإعلام في العملية، فالإعلام يعد السلاح الرابع، وهو القوة المنتقدة للحياة اليومية، وعليه يقع عاتق التجنيد العام، وتعبئة القوى الحية للإقبال على تطبيق اللّغة العربية في الإدارة، وبعث الغيرة في النفوس للاعتزاز بلغة الأمة والأجداد، وتبيان فضل تطبيق اللّغة الوطنية على المجالين الاجتماعي والاقتصادي، فأي تنمية بلغة الغير مصيرها الفشل، وقد تأكد ذلك في جميع بلدان العالم التي فضلت لغة الغير على لغتها.

4/ ينبغي أن تتكفل الوزارات والجماعات المحلية بقضية تكوين الموظفين، كل في مستواه تكوينا عاليا ،من أجل الاستعمال الأسلم للغة العربية؛ إملاء، ونحوًا، وصرفًا. وتكوينًا يتيح لكل موظف فرصة التعامل مع الوسائل الحديثة والاستعمال الآلي للغة العربية في مجال التسيير الإداري.

الخلاصة:

إن قضية تطبيق اللغة العربية في الإدارة الجزائرية هي قضية قومية ووطنية ،وهو مطلب لكل الجزائريين، أكدته جميع الدساتير، واتفقت عليه جميع المواثيق، وهو أمر طبيعي يفرض توطين العربية في بلادها، وما ذُلّ قوم إلا بقدر التفريط في مكتسباتهم الثقافية والدينية، والأمم الحية هي التي تعطي أهمية قصوى وعالية للغتها، ويجب أن لا يكون هذا الأمر مثار جدل ونقاش، فهي اللغة الأم، وشعوب العالم لا تطرح في أوطانها بديلًا عن اللغة الأم، لأنها مظهر من مظاهر الانسجام في المجتمع.

وتحقيقًا لهذا المطلب؛يجب توافر إرادة سياسية صارمة لا تهادن كل متهاون، كما يجب تكثيف الجهود وتوحيد الرؤى حول منهجية واضحة المعالم، تأخذ في الحسبان الواقع الحقيقي لإدارتنا العمومية.

الهوامش

1 - ابن جني الخصائص، دار الكتاب العربي 31 /1 / 1952.

2 -أحمد محمد معتوق، الحصيلة اللغوية، عالم المعرفة، الكويت، 1995 ص34.

3 - الدستور الوطني 1963.

4 -الدستور الوطني 1976.

5 -الدستور الوطني 1989.

6 -الدستور الوطني 1996.

7 -الدستور الوطني 2002.

8 -الدستور الوطني 2008.

9 -الجريدة الرسمية العدد سنة 1991 .

10 -الميثاق الوطني 1986 ص 53.

11 -صالح بلعيد، قراءة معاصرة تنشد التغيير، منشورات مخبر الممارسات اللغوية في الجزائر 2014 ص 102.